

**المقدمة**

لم يكن وجود الأمم المتحدة على خط الأزمات اليمنية المتتالية بجديد فقد حاولت في ستينيات القرن الماضي تقريب وجهات النظر، والوصول إلى تسوية سياسية بين الأطراف اليمنية المتصارعة، والمتمثلة بالنظام الجمهوري الجديد الذي تشكل في المناطق الشمالية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962، وبقايا النظام الملكي القديم، وحينها أرسلت الأمم المتحدة السيد رألف بانش(Ralph Bunche) مبعوثًا خاصًا إلى اليمن للتوسط بين القوى الملكية المدعومة سعوديًا وبين القوى الجمهورية المدعومة مصريًا، وهناك من يؤكد بأنه نجح في تقريب وجهات النظر بين القوى الإقليمية المتورطة في الصراع اليمني والمتمثلة بمصر والسعودية، كما أورد ذلك الكاتب محمد السقاف في مقالته لصحيفة الشرق الأوسط. ([[1]](#footnote-1)) وهناك معلومات تفيد بأنه حاول إقناع مصر والسعودية بالانسحاب من الصراع، ولم ينجح نتيجة استمرار الحرب الأهلية لمدة 7 سنوات. ([[2]](#footnote-2))

وأيًا كانت النتائج إلا أن الأمم المتحدة لم تتوقف عن المحاولة في الوساطة لإيقاف الصراعات التي كانت تنشب بين الفرقاء السياسيين في اليمن، فخلال تسعينيات القرن الماضي؛ أرسل أمين عام الأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس الأخضر الإبراهيمي (Lakhdar Brahimi) مبعوثًا خاصًا له إلى اليمن حينما تفجرّ الصراع بين التيار الذي كان ينادي بانفصال جنوب اليمن وبين حكومة دولة الوحدة، ولم يكن هناك متسع من الوقت لثني الأطراف عن استخدام القوة، واللجوء إلى التسوية السياسية القائمة على الشراكة، إذ كان السلاح هو الفيصل.

ومنذ اندلاع ثورة الشباب اليمني في العام 2011، فقد أرسلت الأمم المتحدة ثلاثة مبعوثين وهم جمال بن عمر )2011-2015)، واسماعيل لد الشيخ أحمد (2015-2018)، ومارتن غريفييث (2018-2021). ولكن لم يستطع هؤلاء إنهاء الحرب، مع أنّه صدر أكثر من 16 عشر قراراً دوليًا بخصوص الأزمة اليمنية، وأبرزها القرار الدولي 2216، ناهيك عن الاتفاقيات والمشاورات التي جرت في بيل، وعمّان، وفيينا، والكويت. وأمّا المبادرات فقد كانت كثيرة سواء تلك التي تقدمت بها الأمم المتحدة، أو القوى الإقليمية والدولية. وكان أبرزها مبادئ مسقط، ومبادرات ولد الشيخ أحمد، ومبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق ماتيس، والإعلان المشترك، ومؤخرًا المبادرة السعودية. وكل هذه المبادرات لم تلق أي ترحيب، مما عقدّ من صعوبة الحل.

ومع أن مساعي الأمم المتحدة لم تكلل بالنجاح خلال الفترة الماضية، ورغم وجود الصعوبات والمعوقات التي تعترض التسوية السياسية إلا أن اليمنيين ما يزالون يتطلعون إلى أن يلعب المبعوث الدولي الجديد، هانس غروندبرغ ([[3]](#footnote-3))  دورًا إيجابيًا في إنهاء الحرب ([[4]](#footnote-4)) من خلال القيام بخطوات أكثر فاعلية لإيجاد حلول للأزمة اليمنية كونه يحمل مؤهلات أكاديمية في شؤون الصراعات وخبرة طويلة في شؤون المنطقة. ورحبت القوى الإقليمية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية بالمبعوث الدولي الجديد؛ حيث اعتبر وزير الخارجية الأمريكي بأن هناك إجماع غير مسبوق على حل الصراع وفرصة حقيقية للسلام، وأن الاتفاق الدائم بين اليمنيين يمكن أن يحل الأزمة الإنسانية. ([[5]](#footnote-5)) وبما أنّ هانس غروندبرغ كان سفيرًا للاتحاد الأوروبي لدى اليمن بين عامي 2019-2021، فقد تعرّف على جذور الصراع عن قرب. ومؤخرًا كتب مقالًا أوضح فيه كيف خرجت أوروبا من الحلقة المفرغة وكيف تؤمن بأن اليمن أيضًا قادر على ذلك؟ وأوضح في المقال كيف تجاوز الأوروبيون الصراع من خلال ثلاثة عوامل أساسية والمتمثلة تقديم التنازلات والتعاون والثقة. ([[6]](#footnote-6)) وإشراف غروندبرغ على جهود الأمم المتحدة لإنهاء "الحرب المدمرة التي أسفرت عن مقتل أكثر من 230 ألف شخص منذ استيلاء الحركة الحوثية المتحالفة مع إيران على العاصمة صنعاء في 2014،"([[7]](#footnote-7)) سيكون له أثر إيجابي خصوصًا وأنّه مدعوم من قِبل الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بشكل عام.

**جذور الأزمة اليمنية**

لم تعد جذور الأزمة اليمنية خافية على صانع القرار الدولي، وتدرك الأمم المتحدة بأن "اليمن يواجه أزمة عسكرية سياسية مأساوية ومعقدة منذ عام 2011 ، مع تداعيات خطيرة على مستقبل البلاد والمنطقة بأسرها." ([[8]](#footnote-8)) وجذور الأزمة الحالية تتمثل في أن الحركة الحوثية (أنصار الله) تريد أن تحكم اليمن بنظام قائم على اختزال السلطة في أسرة محددة، وبين النظام الجمهوري القائم على التعددية السياسية والحزبية. وتعتقد الحركة بأن السلاح يستطيع حسم الموقف لصالحها، خصوصًا وأن بيدها سلاح الجمهورية اليمنية، ولهذا ترى بأن استمرار الحرب من صالحها، بينما التسوية السياسية سوف يقلص من نفوذها العسكري. وما يزال موقف الحركة الحوثية ملتبس وغير واضح من عملية السلام.

بالإضافة إلى ذلك، ما يزال المجلس الانتقالي (حركة انفصالية)، مدعوم إماراتيًا يعول على السلاح لتحقيق طموحاته السياسية والعسكرية من خلال فصل المناطق الجنوبية عن المناطق الشمالية، ويتصور بأنه باستطاعته التفاهم مع الحركة الحوثية لتقسيم البلاد، ويمتلك ترسانة عسكرية لا بأس بها خاصة بعد حصوله على الدعم العسكري المباشر من أبو ظبي. وموقف المجلس الانتقالي من أي تسوية سياسية قادمة يتمثل بضرورة أن تلبي طموحاته من خلال تحقيق الانفصال. كما يوجد مجموعات مسلحة (المقاومة الوطنية) في منطقة المخا على ساحل البحر الأحمر، ويديرها طارق صالح، نجل شقيق الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح. وهذه المجموعات لم تحدد موقفها من التسوية، وتتلقى الدعم المباشر من حكومة الإمارات.

وهناك الحكومة اليمنية الشرعية المُعترف بها دوليًا وتتكون من كل الأطياف السياسية ومؤخرًا انضم إليها المجلس الانتقالي بموجب اتفاقية الرياض الموقعة برعاية سعودية نهاية العام 2019. وهذه الأطراف متناقضة سياسيًا وغير متجانسة؛ نظرًا لعدة اعتبارات داخلية، وإقليمية وغير ذلك. وتتمسك الحكومة اليمنية بالمرجعيات الدولية والإقليمية والدستور اليمني لحل الصراع الدائر، ومن خلال مواقفها السياسية فهي لا تمانع من إيجاد التسوية السياسية وفقا للمرجعيات المعترف بها. وجدد وزير الخارجية اليمني خلال لقائه بالقائمة بأعمال السفارة الأمريكية في 19 أغسطس 2021، "موقف الحكومة الملتزم بإحلال السلام في اليمن وفقاً للمرجعيات الثلاث وبما يحقق السلام الشامل والعادل وينهي معاناة اليمنيين التي طال أمدها." ([[9]](#footnote-9))

كما أن الحضور المكثف للقوى الخارجية الذي زاد حضورًا منذ تفاقم الأزمة مطلع 2011م والتطوُّرات التي شهدتها اليمن في 2014م، واكتسابه إطاراً قانونيّاً (قرارات مجلس الأمن الدولي)، ومؤسسيًا (الدول الراعية للمبادرة الخليجية)، تحوَّلت معه الأزمة اليمنية بكل مكوناتها وأبعادها المختلفة شأنًا إقليمياً ودوليًا أكثر منه محلي وداخلي. ([[10]](#footnote-10))

ومن هذا المنطلق، كيف يمكن تحقيق التسوية السياسية في ظل الصراع المتداخل ووجود قوى محلية وإقليمية فاعلة ما تزال تتمسك برؤيتها للتسوية السياسية؟ و**ما الذي يحتاجه مبعوث الأمم المتحدة اليوم؟** في الحقيقة، يحتاج المبعوث الدولي الحالي، السيد**هانس** غروندبرغ إلى تحديث وتنويع الوسائل والأساليب في الوساطة، واستخدام طرق غير تلك التي كان يستخدمها مبعوثو الأمم المتحدة السابقين، وعدم السعي لتجزئة الحل؛ لأن هذه الألية أثبتت عدم قدرتها على اختراق جدار الأزمة والوصول إلى تسوية شاملة خلال الفترات السابقة.

إن استخدام الوسائل والأساليب الدبلوماسية الناعمة خلال الفترة الماضية اتضح أنّها لا تتماشى مع الوقائع على الأرض، كما أنّ محاولة تجزئة الحل لم تنجح؛ حيث حاول ولد الشيخ أحمد أن يطبق هذا النوع من التسويات، وتقدم بالمبادرة الأولى التي تضمنت تطبيق الجانب السياسي، والثانية حول تطبيق الجوانب العسكرية كمرحلة أولى ومن ثم السياسية، والثالثة حول ميناء الحديدة ولم ينجح، وحاول أن يطبقها المبعوث الأممي الأسبق غريفيث من خلال عقد بعض الصفقات الإنسانية كقضية الأسرى والمختطفين، واتفاق الحديدة ولكنه واجه كثير من الصعوبات والعقبات لتنفيذه. وعندما أعلن السيد غريفيث مبادرته "الاعلان المشترك"، قبلت الحكومة اليمنية بتنفيذ هذه المبادرة بشرط تنفيذها بشكل كامل، بينما طالبت الحركة الحوثية بتنفيذ الجوانب الإنسانية كمرحلة أولى. وقد أوضح السيد غريفيث في آخر إحاطة له لمجلس الأمن الدولي في منتصف شهر يونيو الماضي حيث أكد بأن الحركة الحوثية **ما تزال تصر على اتفاق منفصل بشأن موانئ الحديدة ومطار صنعاء كشرط أساسي مسبق لوقف إطلاق النَّار وإطلاق العملية السياسية...، بينما تصر الحكومة اليمنية على أن يتمّ الاتفاق على كل هذه القضايا أي الموانئ، المطار، وقف إطلاق النار وإطلاق العملية السياسية وتنفيذها كحزمة واحدة مع التركيز على بدء وقف إطلاق النَّار." ([[11]](#footnote-11))**

إن الاستمرار في معالجة القضايا الإنسانية دون التطرق لجذور أسبابها، يعني الاستمرار في الوساطة دون تحقيق نتائج ملموسة. صحيح أن هناك مجاعة وشيكة واسعة النطاق، والاقتصاد اليمني يتجه إلى الكارثة، وهناك معلومات أولية تشير إلى أن المملكة العربية السعودية قامت بتسريح مئات اليمنيين من وظائفهم بحسب ما نشرته وكالة رويترز. ([[12]](#footnote-12)) وهذه الخطوة ستزيد من الأزمة الإنسانية، وتعيق التسوية السياسية، وستؤدي إلى مزيد من الفوضى، وتحمّل الأمم المتحدة أعباء إضافية فيما يخص الأزمة الإنسانية، خصوصًا وأن اليمن يمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم. ومع دخول الصراع عامه السابع، فهناك ما يقرب من 21 مليون شخص، أي أكثر من 66% من إجمالي عدد السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية وحماية، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. ([[13]](#footnote-13)) إلا أن الاستمرار في النظر للأزمة اليمنية من منظور أمني وإنساني سوف يؤدي أيضًا إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية أكثر مما هو حاصل. ولذلك، السعي لحل لأزمة السياسية هو الطريق الأقرب لإنهاء الأزمة. **ولتحقيق ذلك فإن التركيز على الملفات السياسية والعسكرية والأمنية هو ما ينبغي أن يكون ضمن أولويات للمبعوث الدولي الجديد، وفي حال تم إحراز التقدم فيها؛ فيمكن حل الملفات الأخرى كالاقتصادية وغيرها. وبالنسبة للأزمة الإنسانية يمكن للمبعوث السيد هانس** غروندبرغ **أن** يطلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي وكذلك القوى الإقليمية لمعالجة هذا الجانب كجزء من الحل؛ لأن المجتمع الدولي ملتزم بإنهاء الصراع في اليمن.

ومن خلال وساطة الأمم المتحدة خلال المرحلة الماضية يتضح أنّها لم تجد أذانًا صاغية للسلام من قِبل بعض الأطراف المحلية اليمنية، ولهذا لجأت إلى تشجيع أصوات السلام بين بعض المنظمات المدنية، والشباب، والنساء، وحاولت تشجيع هؤلاء كوسيلة للدفع بعملية السلام، إلا أن هذه السياسة في بلد تقليدي قبلي تحتاج إلى إعادة النظر فيها وتوسيع المشاركة بين كآفة أطياف المجتمع اليمني من خلال تشجيع القوى التقليدية المؤثرة بما في ذلك القوى القبلية التقليدية، والاستماع إلى القوى الفاعلة على الأرض بشكل مباشر لفهم تعقيدات الصراع، والخروج بتصورات ورؤى واقعية، بحيث يمكن تطبيقها في أرض الواقع.

**المعوقات التي تعترض المبعوث الأممي الجديد خلال المرحلة المقبلة**

في الحقيقة هناك معوقات سياسية وأخرى عسكرية تعترض التسوية السياسية. أمّا المعوقات السياسية فتتمثل في أن القوى الإقليمية المتورطة في الصراع اليمني وعلى وجه التحديد السعودية وإيران والإمارات ما تزال تسعى لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ولو على حساب اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، وبعض هذه القوى الإقليمية ما تزال ترسل الأسلحة إلى المجموعات المسلحة سواء الحوثية أو الانفصالية، مما يعرقل فرص تحقيق التسوية السياسية. ولذلك، إن وجود السيد هانس غروندبرغ على رأس البعثة الدولية إلى اليمن وهو مدعوم بطبيعة الحال من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ربما ينجح في تقريب وجهات النظر بين القوى الإقليمية واستخدام وسائل وأساليب ضغط مختلفة على هذه القوى بضرورة وقف الحرب ومن ثم الضغط على حلفائها المحليين بالقبول بالتسوية، وربما يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا إيجابيًا في هذا المجال، ونجاح السيد هانس غروندبرغ في اليمن يعني نجاح الاتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، ما تزال بعض القوى الوطنية اليمنية مغيبة ولا يوجد حتى اللحظة مبادرات محلية واضحة المعالم للخروج بالبلد إلى بر الأمان؛ نظرًا لتصدر القوى الإقليمية للمشهد، وكذلك الفواعل المحلية التي تفضل الخيارات العسكرية. ولذلك، تشجيع القوى المحلية التي تمتلك رؤية وطنية لحل الصراع والاستماع لها أمر جيد خلال الفترة المقبلة.

القضية الأخرى هي قضية السلاح، وهذه القضية هي مربط الفرس وتحتاج لجهود مكثفة لحلها، إذ لا يمكن أن تنجح التسوية السياسية طالمًا وسلاح الدولة اليمنية بيد الحركة الحوثية، وكذلك ما يزال المجلس الانتقالي يتمسك بالأسلحة الثقيلة. هذه المعضلة هي التحدي الأكبر أمام أي تسوية سياسية قادمة. وحل هذه المعضلة يتمثل من خلال الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل لها وفق القرارات الدولية الخاصة بالصراع في اليمن، أو البحث عن وسائل أخرى للضغط على هذه الجماعات حتى تتخلى عن السلاح. كما أن هناك مشكلة أخرى، وتتمثل بانتشار الجماعات المسلحة خارج إطار مؤسسات الدولة، وهذه الجماعات بحاجة إلى دمجها في مؤسسات الدولة اليمنية وفق آلية واضحة أو تسريحها بطريقة منظمة. إضافة إلى الجوانب الاقتصادية والتي يمكن حلها في حال تم الوصول إلى تسوية سياسية شاملة. بالإضافة إلى ذلك، التصعيد العسكري الميداني في جبهة مأرب من قِبل الحركة الحوثية يعتبر من ضمن الصعوبات التي تواجه المبعوث الدولي الجديد، إذ لا يمكن الحديث عن استمرار المفاوضات في ظل استمرار التصعيد العسكري على الأرض.

**ورغم هذه الصعوبات والتحديات التي تواجه التسوية السياسية إلا أن هناك فرص واقعية لتحقيق السلام منها استمرار التزام المجتمع الدولي بإيجاد حل للنزاع في اليمن. وهذا الالتزام يمكن أن يساعد المبعوث على إنجاز مهمته. إضافة إلى ذلك، الجوانب النظرية للتسوية السياسية موجودة مثل القرارات الدولية والمرجعيات المحلية والإقليمية، إضافة إلى خطة المبعوث الدولي الأسبق مارتن غريفيث "الإعلان المشترك"، ولا تحتاج سوى إلى إيجاد آلية لتطبيقها عمليًا،** ولذلك يمكن للمجتمع الدولي تحقيق التسوية الشاملة من خلال إيجاد آلية جديدة تختلف عن الأليات السابقة، وتركز على كيفية سحب السلاح من يد الجماعات المسلحة، والشروع بوقف إطلاق النار، وتدفق المساعدات الإنسانية العاجلة من خلال فتح المنافذ البرية والبحرية والجوية، واستيعاب كل القوى الموجودة على الأرض وفق المرجعيات القانونية، والعودة لاستكمال العملية السياسية من خلال تطبيق مخرجات الحوار الوطني والشروع في الاستفتاء على الدستور والانتخابات وإعادة الإعمار ... إلخ.

**السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التسوية السياسية**

**السيناريو الأول:** استمرار البعثات الدولية في تقديم المبادرات الواحدة تلو الأخرى دون استخدام وسائل ضغط حقيقية على القوى الإقليمية وهذا يعني تكرار تجربة المبعوثين السابقين، والبقاء في مربع المبادرات، واستمرار الوضع على ما هو عليه، أي مرحلة اللا حرب واللا سلم، وربما تدخل القضية اليمنية في ملف النسيان، مما يفاقم من الأوضاع الإنسانية والسياسية، وخروج الوضع عن السيطرة، وتحول البلد إلى كانتونات على أسس مناطقية وأيديولوجية، وعودة ظهور الجماعات الإرهابية، وهذا سيكون له تأثير سلبي على مستقبل المواطن اليمني، وستمتد آثاره إلى دول الجوار، وخطره سيكون بطريقة مباشرة على المصالح الدولية في البحرين العربي والأحمر.

**السيناريو الثاني:** استخدام وسائل وآليات غير التي كان يستخدمها مبعوثو الأمم المتحدة السابقين من خلال الضغط على القوى الإقليمية بضرورة وقف الحرب، وهذا يحتاج لضغط أوروبي ودولي على القوى الإقليمية المتدخلة في الصراع اليمني بما فيها (إيران، والإمارات، والسعودية)، والقوى المحلية التي تعرقل عملية السلام، ويحتاج ذلك إلى حراك دولي، وإيجاد آليات واضحة لحل الجماعات المسلحة ودمجها في مؤسستي الدفاع والأمن، وتشكيل سلطة انتقالية مكونة من كل القوى اليمنية. وفي هذا الصدد، يحتاج المبعوث الدولي إلى إصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بوقف الحرب، وفي حال نجح غروندبرغ **في** تحقيق ذلك؛ فسوف يكون التوافق على التسوية أمرًا وارداً، ويمكن فتح ملف إعادة إعمار اليمن، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية بإشراف المجتمع الدولي... إلخ. وهذا السيناريو يعتمد على مدى رغبة المجتمع الدولي في اتخاذ الإجراءات الواقعية ضد من يعوق التسوية.

**السيناريو الثالث:** إيجاد حلول ترقيعيه من خلال توقيع اتفاقية سياسية لنقل السلطة إلى مجلس رئاسي دون وجود ضمانات حقيقية، وآلية واضحة لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتطبيق المرجعيات المعترف بها، ومعالجة أسباب الصراع، وفي هذه الحالة يمكن تكرار تجربة المبادرة الخليجية، واتفاق السلم والشراكة، واتفاق استكهولوم، وغيرها من الاتفاقيات وإدخال اليمن في مربع الفوضى لفترات قادمة، وتمكين الجماعات المسلحة لتحقيق طموحاتها العسكرية والسياسية على حساب اليمنيين ومستقبل أجيالهم، وهذا سيكون له آثار سلبية على الأمن والسلم الدوليين أيضًا.

**الخاتمة**

من خلال الوضع الميداني على الأرض يتضح بأن بعض القوى اليمنية وخصوصًا الجماعات المسلحة غير جاهزة للتسوية السياسية، مما يعني أن المعضلة اليمنية سوف تراوح مكانها خلال الفترة القادمة، ما لم يكن هناك تغير جذري في الموقف الدولي تجاه الأطراف الإقليمية والمحلية المعيقة للتسوية السياسية. ولذلك، معالجة التعقيدات الداخلية يُفضل أن يكون محور التركيز حتى يتم إنهاء الصراع بشكل جذري، وهذا يتطلب وقف القوى الإقليمية تدخلها في الصراع في اليمن. إن تحقيق التسوية السياسية والانتقال إلى عملية انتقالية بإشراف الأمم المتحدة يحتاج إلى البحث عن وسائل ومقاربات جديدة مغايرة، وهذه المقاربات تأخذ بعين الاعتبار أهمية المرجعيات القانونية وإعادة النظر في تطبيقها بجدية، وحقيقة ما يدور على الأرض، وتحديد الطرف المعرقل للتسوية، وإيجاد وسائل ضغط واقعية حتى يرضخ الطرف المعرقل لقرارات الشرعية الدولية. كما أن استمرار النظر للأزمة اليمنية من منظور إنساني لا يخدم التسوية الشاملة.

أيضًا، تفعيل مؤسسات الدولة في المناطق المحررة من خلال تطبيق الجوانب الأمنية والعسكرية من اتفاق الرياض ومعالجة الجوانب الاقتصادية المنهارة، وفتح المجال للاستماع للقوى القبلية، والشباب، والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والقوى الأخرى التي لم تشارك في الحكومة اليمنية، وخصوصا تلك التي لها رؤية لحل المعضلة اليمنية يعتبر من ضمن الخطوات الأساسية نحو التسوية الشاملة.

1. )) محمد السقاف، مهمة المبعوث الدولي الجديد إلى اليمن وتجارب الماضي، الشرق الأوسط، نُشر

   بتاريخ 20 فبراير 2018، الدخول: (18 أغسطس، 2021)، في: <https://cutt.ly/NQB7UqF> [↑](#footnote-ref-1)
2. ( ) اليمن في أجندة الأمم المتحدة.. 12 قرار في 70 عاما (إطار) ، وكالة الأناضول، نُشر بتاريخ 12 يونيو 2015، الدخول:

   (21 أغسطس 2021)، في: <https://cutt.ly/SQ37cUx> [↑](#footnote-ref-2)
3. ) ) في 06 أغسطس 2021، تم تعيين السفير غروندبرغ مبعوثًا خاصًا إلى اليمن، وقبل ذلك كان يعمل سفيراً للاتحاد الأوروبي في اليمن في الأول من سبتمبر 2019، وهو دبلوماسي محترف، ولديه خبرة في الشرق الأوسط، وحل النزاعات باعتباره محور تركيزه الأساسي وعمل سابقًا في القاهرة والقدس بالإضافة إلى بروكسل حيث ترأس مجموعة عمل الشرق الأوسط والخليج التابعة للمجلس الأوروبي خلال الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي عام 2009، وكان يرأس قسم الخليج في الخارجية السويدية. للاطلاع على مصدر المعلومات في الرابط

   التالي: <https://cutt.ly/dQBMUDs> [↑](#footnote-ref-3)
4. ( ) Yemenis express hope that new UN envoy will help to end war, Arab News, accessed: (18 August, 2021), at: <https://cutt.ly/TQB2aYE> [↑](#footnote-ref-4)
5. ( ) Secretary Antony Blinken, published on August 06, 2021, accessed: (19 August, 2021), at: <https://cutt.ly/fQNPq25> [↑](#footnote-ref-5)
6. ( ) Hans Grundberg, Ravaged by war and destruction – how Europe broke its vicious cycle and believes Yemen can do the same, published on 09/05/2021, accessed: (18

   August, 2021), at: <https://cutt.ly/UQNf1hI> [↑](#footnote-ref-6)
7. () UN names Swedish diplomat Hans Grundberg as Yemen envoy, published on August 7, 2021, accessed: (18 August, 2021), at: <https://cutt.ly/WQNfyk4> [↑](#footnote-ref-7)
8. ) ( BACKGROUND, OFFICE OF THE SPECIAL ENVOY OF THE SECRETARY- GENERAL FOR YEMEN, accessed: (18 August, 2021), at: <https://cutt.ly/0QB5MZG> [↑](#footnote-ref-8)
9. () بن مبارك يبحث مع القائم بأعمال السفير الأمريكي مستجدات الأوضاع في اليمن، وكالة سبأ للأنباء التابعة لحكومة الشرعية، نُشر بتاريخ 19 أغسطس، 2021، الدخول: (20 أغسطس، 2021)، في: <http://sabanew.net/story/ar/78311> [↑](#footnote-ref-9)
10. ) ) سلمان العماري، واقع الصراع ومآلات الحَرب الجِيُوسياسِيّة في اليَمن، مركز رؤيا للبحوث، نُشر بتاريخ

    25 مارس 2019، الدخول: (19 اغسطس، 2021)، في: <http://ruyaa.cc/Page/8845/> [↑](#footnote-ref-10)
11. ( ) BRIEFING TO UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL BY THE SPECIAL ENVOY FOR YEMEN – MARTIN GRIFFITHS, published on 15 June 2021, accessed: (18 August, 2021), at: <https://cutt.ly/smG0ZGm> [↑](#footnote-ref-11)
12. ( ) Mohammed Ghobari and Reyam Mokhashef, Mass job terminations hit hundreds of Yemenis in Saudi Arabia, Reuters, published on 17 August, 2021, accessed: (21 August, 2021), at: <https://cutt.ly/3Q8y6Op> [↑](#footnote-ref-12)
13. )) عشر حقائق عن اليمن: صراع ومجاعة وأرواح على المحك، الأمم المتحدة، نُشر بتاريخ 27 فبراير 2021، الدخول: (19 أغسطس 2021)، في: <https://cutt.ly/KQ1A3w9> [↑](#footnote-ref-13)